# نشأة علم الكلام، ومسارات التّجديد فيه
# The Emergence of ʿIlm al-Kalām and Its Trajectories of Renewal

**أ.د خالد محجوب**

k.mahdjoub@univ-alger.dz

**جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدّة - كليّة العلوم الإسلاميّة**

**تاريخ الإرسال: 05-03-2026 تاريخ القبول: 03-07-2026 تاريخ النشر: 30-10-2026**

**ملخص:**

اعتبرنا في هذا البحث نشأة علم الكلام، مؤشّرا واضحا على أهمّ خصائص دين الإسلام؛ وهي خاصيّة التّجدد الذي يضمن لهذا الدين الخلود والصلاحيّة لكل زمان ومكان، كما أن خاصية التجدد الكامنة في الإسلام متضمنة في علم الكلام الذي اعتبرناه علما معقولا منبثقا من منقول، لأنّه نبت على ضفاف الوحي نتيجة فوران ونقاش داخليّ ومساءلة مع الوحي بين المنتمين إلى ذات الوحي وذات النبع، ثم توّسع ليشمل كل حوار وجدال عقائديّ مع أي مختلف أو مخالف مذهبيّ أو ملّي.

كما بيّنا في هذا البحث أن الأمة الإسلامية اليوم بأمس الحاجة إلى تجديد هذا العلم، تجديدا منهجيا واضح المعالم يركز على الأهم فالأهم، ورأينا أن أهم مسارات التجديد التي يفرضها راهن الأمة الاجتماعي والسياسي والثقافي، ثلاث مسارات هي مسار التجديد بالتصحيح وإعادة النظر في بعض المواقف الكلامية التي لم تجن منها الأمة إلا التشرذم والتشتيت، ومسار التجديد بالتأسيس لفقه الاختلاف بالاتفاق، وهو المسار الذي بنيناه على قاعدة الاستيعاب والتجاوز، بما مفاده وفحواه " مختلفون متفقون".وأخيرا مسار تجديد هوية الاختلاف الذي يؤهل الأمة اليوم إلى أداء وظيفة الشهادة، بالعودة إلى حياض "توحيد الكلمة" مادامت اختلافاتها مبنية على العلم والاجتهاد المشروع، بعيدة عن الهوى والتقليد الأعمى.

**الكلمات المفتاحية:** الكلمة المفتاحية 1 تجديد ؛ الكلمة المفتاحية2 تصحيح ؛ الكلمة المفتاحية3 علم الكلام.

**Abstract:** This study addresses a critical issue concerning the authenticity of Islamic theology (ʿIlm al-Kalām) and the trajectories of its renewal. It investigates the divergence between the historically actualized paths of the discipline and the unrealized yet possible trajectories that could have been pursued by its scholars.

The central aim is to demonstrate both the rational possibility and the juridical necessity of achieving concord through difference. Methodologically, the study employs a descriptive, analytical, and critical approach to examine the intellectual foundations and historical developments of the discipline.

The study concludes that the contemporary Muslim Ummah is in urgent need of a methodologically grounded and clearly articulated renewal of ʿIlm al-Kalām, one that prioritizes foundational concerns in light of present realities. It proposes that such renewal should be responsive to the social, political, and cultural conditions of the Ummah through three principal trajectories: renewal through corrective revision, renewal through establishing a jurisprudence of disagreement rooted in shared agreement, and renewal through rearticulating the identity of disagreement.

**Keywords:** Renewal; Critical Reassessment; ʿIlm al-Kalām; Intellectual Inclusivity; Madhhab (School of Thought)

## 1. مقدمة:

المتأمل في حقيقة علم الكلام يجد أن هذا العلم –كغيره من علوم الشريعة- لم يكن محكوما في نشأته بقانون الطفرة أو الفجأة، فهو لم يظهر فجأة في حياة المسلمين بل سبقته إرهاصات ووقائع دينية واجتماعية وسياسية داخلية، ساهمت بشكل مباشر وفعّال في نشأته، وأدت إلى اشتغال أصحابه على القضايا والمسائل المنتمية إلى حقله المعرفي، كقضايا الإيمان والكفر وقضايا الجبر والاختيار ورؤية الله عز وجل وغيرها مما يمكن أن يندرج تحت مسمى «الاجتهاد في النوازل العقدية»، وقد أشار ابن خلدون ت(808هـ) إلى هذا الملمح حين ذكر أن الاختلاف في تفاصيل القضايا المتعلقة بالآيات المتشابهة قد أدى إلى وقوع الخصام والتّناظر والاستدلال بالعقل والنّقل على هذه القضايا، فأدى ذلك بدوره إلى نشأة علم الكلام[1] مع ضرورة التنبيه إلى أمرين مهمين في هذا السياق:

**الأمر الأول:** أن بواكير النقاش والاجتهاد في المسائل العقدية قد ظهرت في عهد الصحابة، وقد نقلت لنا المدونة الحديثية وكتب السيرة صورا من السؤال العقدي الذي طرحه الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم، كما نقلت لنا صورا من النقاش العقدي الذي دار بين الصحابة، وقد كانت هذه الأسئلة أو النقاشات تمر دون لجاجة أو لغط أو خصومة، وهو ما يعني أن السؤال أو النقاش العقدي يمثل ظاهرة طبيعية وحالة صحية انبثقت من نص ديني دعا أصحابه إلى النظر العقلي والبحث عن الحقيقة وبرد اليقين القائم على التثبت من المعتقدات وسائر المعلومات قبل عقد القلب عليها مصداقا لقوله عز وجل: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ **(البقرة/110)**وقوله كذلك: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ **(الإسراء/ 36)**.

**الأمر الثاني:** وهو أمر مهم جدا مفاده أن الاختلاف الذي وقع بين الصحابة كان بعد الاتفاق على أمهات العقائد والمعلومات من الدين بالضرورة، وهو ما يعني أنه اختلاف في ظنيات الاعتقاد وليس في قطعياته، وهو ما يفسر لنا بقاء اللحمة الاجتماعية وصلة الرحم الإيمانية بينهم على حالها، أي أن الاختلاف بينهم لم يفسد للود قضية كما يقولون في المثل السائر، وهذه قيمة معرفية هامة ينبغي استحضارها في أي نقاش كلامي هادئ وهادف، لأن الأخذ بهذه القيمة سيفضي إلى نتائج إيجابية كبيرة على مستوى اللحمة الاجتماعية وصلة الرحم الإيمانية بين المسلمين المختلفين، خاصة ونحن نتحدث عن جمهور المسلمين الذين لم يختلفوا قط في قطعيات الدين وأصوله الكبرى.

يفضي بنا الأمران السابقان إلى التساؤل عن سبب غياب قاعدة الرفق والاستيعاب والتجاوز حين الاختلاف في مظان الاجتهاد في المسائل الإيمانية بين المسلمين، مع أنها من القواعد المحكمة التي ينبني عليها صرح الأمة الإسلامية المشيد، بل ينبني عليها أي اجتماع بشري يهدف أصحابه إلى تحقيق الاستقرار والرقي وأسباب القوة الداخلية الحافظة للأمة والمجتمع من التمزق والاحتراب والتنازع، وهي الأوضاع التي تفضي غالبا إلى ضعفها وجعلها لقمة سائغة في فم الأعداء المتربصين بها من كل جانب، مصداقا لقوله عز وجل: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾**(الأنفال/46)**، ولا أعظم طاعة لله ورسوله من التآخي والتراحم ونبذ التنازع والشقاق، وللإجابة على هذه القضية الاشكالية قررت الكتابة في موضوع مسارات التجديد في علم الكلام، وربطه بقضية النشأة وبعض إرهاصاتها، لبيان العلاقة بين نشأة علم الكلام ومسارات التجديد فيه وفقا للخطة المنهجية الآتية: أتناول في المطلب الأول مفهوم تجديد علم الكلام بين منهجين معاصرين يمكن أن نصطلح على الأول منهج التجديد بالوصل وعلى الثاني منهج التجديد بالفصل والقطيعة، وبناء على مخرجات هذا المبحث سأتناول في المطلب الثاني قضية مهمة عنوانها علم الكلام ومسار التجديد بالتصحيح، ومنها سأنتقل إلى المطلب الثالث للحديث عن علم الكلام

والتأسيس لفقه الاختلاف بالاتفاق، وأختم البحث في المطلب الأخير بالحديث عن علم الكلام ومسار تجديد هوية الاختلاف.

نسأل الله التوفيق والسداد ونشر كلمة الخير والرشاد لعل رحمة الله تشملنا فيتغير حالنا إلى أحسن حال كما أخبر سبحانه في كلامه القديم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ **(الرعد/ 12).**

## 2. مفهوم تجديد علم الكلام بين منهجي الوصل والفصل:

بالنظر إلى البنية المعرفية التي يتكون منها مفهوم علم الكلام لدى المتقدمين[2]، نكاد نجد إجماعا لديهم بأن هذه البنية تتكون من جانبين هما:

**الجانب الأول:** تأسيس عقائد الدين الإسلامي بالدليل العقلي المفضي إلى اليقين والثبات.

**الجانب الثاني:** الدفاع عن عقائد الدين الإسلامي بإبطال الشبه الواردة عليها سواء كان ورودها على المكلف من ذات نفسه، أو من أية جهة أخرى.

ولأن الشبه منها ما هو متكرر، ومنها ما يتغير بتغير الزمان والمكان فكان لا بد لهذه العلم من تجديد أدواته ووسائله في إثبات العقائد الإيمانية والدفاع عنها أمام الشبهات المتجددة، وهو التجديد الذي يروم الحفاظ على ذات الأهداف التي تأسس من أجلها علم الكلام القديم، ومن هنا وقعت المفاصلة بين منهجين معرفيين في موقفهما من مفهوم التجديد في علم الكلام، أحدهما يرى في الاستفادة من علم الكلام القديم قاعدة مهمة لبناء صرح التجديد في علم الكلام، وهو ما اصطلحنا عليه في البداية بمنهج الوصل، والثاني يرى بعدم الحاجة إلى الاستفادة من علم الكلام القديم لبناء صرح التجديد في علم الكلام، ورأى أصحابه في مباحث فلسفة الدين والإلهيات الغربية مستندا ضروريا في بناء علم كلام جديد، يجيب على أسئلة المسلم المعاصر بعيدا عن هيمنة الفكر الكلامي القديم، وهو المنهج الذي يروم أصحابه بناء «بروتيستانتية إسلامية» تتجاوز الأوضاع المزرية التي وصل إليها العالم الإسلامي بسبب سيطرة عقلية « الإكليروس الكلامي» حسب رأيهم، والواقع أن أصحاب المنهج الأول هم أقرب لروح التجديد التي تميز بها دين الإسلام ككل وليس علم الكلام فقط، لذلك فإنني سأتبنى في هذا الموضوع مقاربة التجديد بالوصل المتجدد الذي يجعل هذا التجديد بعيدا عن الاستئسار للبروتيستانتية الإسلامية، وبعيدا أيضا عن الاستئسار للإكليروس الكلامي، وهو ذات المسلك الذي أشار إليه أمين الخولي الذي رفض أن تكون علاقة حاضر علم الكلام بماضيه علاقةً اتصال سلبي تجعل الماضي فاعلا والحاضر مفعولا فيه، والأقدمون أوصياء علينا في الإجابة على تساؤلات لم يطرحها عصرهم، ولعلها لم تدر بخلدهم، وهي أيضا ليست علاقة انفصال بائن تجعل الحاضر منبتّ الجذور وكأنه ناشئ عن فراغ، واقترح أن تكون علاقة علم الكلام القديم بعلم الكلام الجديد مبنية على ما سماه جدلية الانفصال/الاتصال المنبثقة عن جدلية الاستيعاب/التجاوز، ليمثلا الأداة الفعالة في يد علم الكلام الجديد[3].

ومن هنا يمكن اعتبار « تجديد علم الكلام» عملية حتمية تفرضها معطيات الواقع المعرفي في أبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية، ذلك الواقع المتجدد بشبهاته وإشكالاته يوما بعد يوم يفرض على عملية التجديد وفق هذا المنهج أن يكون لها منطلق ومسار ومقصد، بالإضافة إلى الحفاظ على ذات الأهداف العامة والأساسية التي رام علم الكلام تحقيقها

**أما المنطلق** فهو توفر إرادة التجديد من المخول (أهل الاختصاص) بحسب الحاضنة المعرفية (المذهبية) التي ينتمي إليها المجدد مع استصحاب أولوية الملي على المذهبي، وصدق التوجه والإخلاص في العمل.

**وأما المسار** فهو الطريق الذي يسلكه التجديد (أو المجدد) وهو متكون بحسب النظر من أربعة

وضعيات وهي: **تحديد** الموضوع ليكون مواكبا لمتغيرات الراهن، و**ترشيد** الأسلوب ليكون مقنعا لصاحبه ابتداء ثم للموالف والمخالف، و**تسديد** اللغة لتكون مفهمة للمتلقي، و**تقعيد** المنهج ليكون خادما للقضايا الجديدة.

**وأما المقصد** فيتحدد بوضعيتين هما: الأولى تشييد وتقصيد (مقصدة) العقائد (العرض والتقديم بحسب الحال والمستوى والأهداف المتوخاة ) والثانية تبديد وتحييد الشبهات.

### 3. نشأة علم الكلام، ومسار التّجديد بالتّصحيح:

تمر المسارات الناجحة في كثير من الأحيان بتجارب فاشلة، وذلك حين يستثمر أصحابها في الفشل بمعرفة أسبابه لتلافيها، ومعرفة النقائص لاستدراكها، وما أتحدث عنه في هذا المبحث يصب في هذه الخانة، حيث نقلت إلينا المدونة التاريخية قضية من أهم القضايا التي ساهمت في نشأة وظهور علم الكلام على الصورة التي انتهى بها إلينا، وهي قضية النقاش الذي دار بين التابعين في حكم مرتكب الكبيرة، حيث تخبرنا المدونات التاريخية أن واصل بن عطاء ت (ت131ه) كان في أول أمره يجلس إلى التابعي الحسن البصري (ت110ه)، ولما ظهر الاختلاف بين المسلمين في حكم مرتكبي الكبائر، وهي المعاصي التي وَصفت النصوص الشرعية في القرآن والحديث أصحابَها بالكفر أو الوعيد الشديد أو الخلود في النار، كقوله عز وجل في حق القاتل المعتدي: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾(النساء/ 92) . فقالت فئة من المسلمين بتكفير مرتكب الكبيرة، عملا بظواهر النصوص، وقد أطلق على هذه الفئة تاريخيا مصطلح الخوارج، كما تبنت فئة أخرى من المسلمين القول بإيمان مرتكب الكبيرة، عملا بتأويل هذه الظواهر، وهي الفئة التي أطلق عليها تاريخيا اسم المرجئة، عند ذلك الاختلاف ظهرت شخصية علمية على مسرح الأحداث هي شخصية واصل بن عطاء الغزال الذي كان من تلامذة التابعي الكبير الحسن البصري، فخالف كلا الفريقين الخوارج والمرجئة وقال عن مرتكب الكبيرة أنه لا مؤمن ولا كافر، ولكنه في منزلة بين المنزلتين، فقام الحسن البصري بطرده عن مجلسه، أو اعتزل طواعية عنه، وقد وصف صاحب الوافي بالوفيات هذه الحادثة فقال: « كَانَ وَاصل بن عطاءٍ تلميذَ الْحسن الْبَصْرِيّ يقْرَأ عَلَيْهِ العلومَ فَدخل رجل على الْحسن وَقَالَ لَهُ قد ظهر فِي زَمَاننَا جَماعة يكفّرون أصحابَ الْكَبَائِر والكبيرة عِنْدهم كفرٌ وهُم وعيديَّة الْخَوَارِج، وجماعةٌ يرجئون أصحابَ الْكَبِيرَة وَيَقُولُونَ الْكَبِيرَة عِنْدهم لَا تضرّ الْإِيمَان وَإِنَّهُ لَا يضرّ مَعَ الْإِيمَان مَعْصِيّة كَمَا لَا ينفَع مَعَ الْكفْر طاعةٌ، ففكّر الْحسن فِي ذَلِك فَقَالَ وَاصل قبل أَن يُجيب الْحسن بِشَيْء: أَنا أَقُول إِن صَاحب الْكَبِيرَة لَا مؤمنٌ وَلَا كافرٌ ثمَّ قَامَ وَاعْتَزل إِلَى أسطوانة الْمَسْجِد يُقرر جوابَه على جمَاعَة من أَصْحَاب الْحسن فَقَالَ الْحسن: اعتزل وَاصل عنّا فسمُّوا معتزلةً من ذَلِك الْوَقْت بِهَذَا السَّبَب»[4]، وبالنظر في جملة الروايات التاريخية التي وصلتنا نجد أنها كلها تلقي باللائمة والتخطئة والتبديع على واصل بن عطاء وموقفه الكلامي الاجتهادي في المسألة، فالإسفراييني يذكر أن هذا الرأي من واصل بن عطاء اعتزل به دين المسلمين فطرده الحسن البصري من مجلسه[5] والذهبي في السير يؤكد أيضا عملية الطرد من حلقة العلم التي كان يديرها الحسن البصري، لما قال واصل أن مرتكب الكبيرة فاسق لا مؤمن ولا كافر.[6]

والسؤال الذي نطرحه في هذا السياق: ماذا لو تم التعامل مع هذه الحادثة، وغيرها من الحوادث المشابهة التي سجلها لنا التاريخ بعيدا عن أسلوب الطرد والهجر والقتل إلخ؟ والجواب على هذا السؤال يفصله المطلب الثالث من هذا البحث.

### 4: نشأة علم الكلام، والتّأسيس لفقه الاختلاف بالاتّفاق:

بغض النظر عن المصيب أو المخطئ في المسألة الخلافية السابقة التي اعتبرت من أهم إرهاصات نشأة علم الكلام، وغيرها من المسائل التي انبثق الاختلاف فيها من النص التأسيسي (القرآن والحديث)، وهو ما يعني أن الاختلاف وقع بعد التوارد على النص الواحد، وهذه قيمة إيجابية عظيمة، يمكن الانطلاق منها لتجسير العلاقة الاجتماعية في بعدها الإيماني بين المختلفين، وفقا لمقاربة الواردين على نفس المنبع أو العين التي يسل منها الماء الزلال، والمعنى أن هذه الاختلافات التي وقعت في الأمة الإسلامية حول المتشابه تشبه اختلاف الناس الواردين على نبع الماء للاستسقاء منه بحسب حاجة كل أحد، فلا يلوم صاحب الدلو صاحب القنينة ولا يزايد صاحب الصهريج على غيره من الواردين، وكذلك الأمر بالنسبة للواردين على النص المتشابه، إذ بعد التوارد تتنوع مسارات الاجتهاد النظري الذي يؤدي بالمجتهد إلى العمل بما أوصله إليه اجتهاده في فهم هذا النص المتشابه، دون أن يعود ذلك الاجتهاد على النص الأصلي بالإبطال، ودون أن يترتب على هذا الاختلاف أية مزايدة أو تنازع بسبب اختلاف الأوعية المملوءة، ما دام الجميع قد صدروا بحسب حاجتهم، وفي هذا المعنى قال ابن أبي زيد القيرواني (ت389هـ ): « إنا لنعلم أن في كتاب الله وسنة نبيه أمورًا محكمة وأمورًا محتملة لغير وجه من التأويل، أبيح للعلماء أن يجتهدوا في طلب أولى الاحتمالات»[7] ولا شك أن حضور العمل مع العلم النظري المتعلق بالاختلاف في فهم المتشابه قيمة مركزية ينبغي التركيز عليها لتجسير العلاقة بين المختلفين بدل التركيز على الجدل وادعاء امتلاك الحق المطلق في القضايا الخلافية، ونبز المخالف بالبدعة والضلال وربما الكفر في بعض الأحيان، وهو ما يفضي في النهاية إلى الطرد أو التحييد أو العزل من الجماعة المتغلبة، كما وقع بين واصل بن عطاء والحسن البصري بحسب ما ورد في روايتي الإسفراييني والذهبي السابقتين، ونحن نرى أن حضور العمل في القضايا الخلافية بما بدلا للمجتهد أنه الصواب، هو ما ينسجم مع التوجيه القرآني الداعي إلى العمل في إطار هذه المحددات دون بغي أو اعتداء أو تهاجر بين المجتهدين في قوله عز وجل: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ (الإسراء/ 84).

ومن هنا لنفترض جدلا أن واصل بن عطاء هو المخطئ، ألم يكن الأجدر بأهل السنة حسب الروايات الواردة في ظهور المعتزلة أن يحتووا الأفكار الناتجة من الفوران الداخلي بعد التوارد على النص، وليس إقصاءها كما حدث مع واصل بن عطاء، الذي طُرد من الحلقة أو تُرك بلا اهتمام لاعتزاله الحلقة الجامعة، ولهذا يمكننا أن نتصور مسارا آخر للقضية أكثر استيعابا وتساوقا مع مقاصد التشريع وروحه القائمة على الجمع بدل التبديد وعلى الاستيعاب بدل الاقصاء، لو أن الحسن البصري لم يطرد واصل بن عطاء من حلقته، وقام باستيعابه وردّه بعد الإشكال الذي وقع في مرتكب الكبيرة سواء كان ذلك الرد بالنقاش المفضي إلى إقناع واصل بخطأ تصوره أو اقتناع الحسن البصري بوجهة نظر واصل ما دام في النص ما يشهد لها وفي الواقع ما يبررها؟ ولكن للأسف لم يسر الأمر وفقا لهذا المسار بل اتخذ مسار الإدانة القائم على ممارسة الحكم القضائي أو السياسي، في قضية كان الأصل أن يحكمها النقاش الفكري الهادئ، على ما هو واضح من منهج القرآن الكريم وسنة سيد الأنام وهو المنهج القائم على قواعد الجدل بالتي هي أحسن والدعوة إلى الحق بالرفق واللين ومناقشة الفكرة بالفكرة كقوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾( النحل/125). فهذه القاعدة القرآنية وغيرها من القواعد المحكمة ناطقة بالدعوة إلى تجسير العلاقة مع المخالف الملي لاسترجاعه إلى حياض الفطرة والفكر السوي والدين القويم، وهي الدعوة نفسها التي تصدق على المخالف المذهبي من باب أولى، لأن ما كان خطابا دعويا لغير المسلم فهو خطاب للمسلم من باب أولى، ولأن القاعدة العامة التي تحكم أي نقاش فكري مبناها

على التوجيه القرآني المحكم الذي لا يمكن أن يطاله النسخ أو التغيير، وهو قوله عز وجل: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾(البقرة/255). فمعنى ذلك أن جسر الرحم الإيمانية لا يجوز أن يقطعه المسلمون مهما اختلفت أفكارهم واجتهاداتهم في الدين الإسلامي، وعليهم بالمقابل أن يوطنوا أنفسهم على ما سماه أمين الخولي جدلية الاستيعاب التجاوز[8]

ولتأكيد قضية استيعاب المؤمنين لبعضهم وتجاوز جدالاتهم المذهبية بالعمل، تخبرنا المدونة الحديثية عن واقعة حدثت بين الصحابة، تصب في هذا السياق، ففي مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ: وَكَأَنَّمَا تَفَقَّأَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: « مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» قَالَ: « فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ، أَنِّي لَمْ أَشْهَدْه»كما أورد الإمام أحمد هذا الحديث بطريق آخر دون ذكر القدر وبزيادة عبارة: «إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَاهُنَا فِي شَيْءٍ، انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ عَنْه فَانْتَهُوا» [9]

وهذه الزيادة مهمة جدا وهي التي تهمنا في هذا السياق، لأنها تثبت حقيقة ما نتحدث عنه وندعو إليه من تجاوز الاختلافات التي تعتبر سنة كونية ماضية بين الناس، إلى التركيز على العمل الإيجابي في المجتمع ولا أكون مبالغا إذا اعتبرت استيعاب المسلمين لبعضهم على رأس الأعمال الإيجابية المفضية بالمجتمع إلى الاستقرار والرقي والازدهار

وفي هذا السياق ينبغي أن نقر ونعترف بحقيقة مهمة، حقيق بكل مسلم وطلبة العلوم الشرعية على وجه خاص والمتخصصين منهم في علم الكلام أو أصول الدين على نحو أخص أن يتنبهوا إليها، وهي أن مسائل العقيدة أو أصول الدين ليست كلها على درجة واحدة من الوضوح والبيان والإحكام، بل فيها إضافة إلى المحكمات ما هو من الخفيات والمتشابهات والمشكلات، ويبقى الخلاف بين العلماء في الإجابة على السؤال المتعلق بتحديد المحكم والمتشابه منحصرا في قضيتين أساسيتين:

**الأولى:** تعريف وتمييز المحكم البين من المتشابه المشكل.

**الثّانية:** آلية التعامل مع أسئلة الناس التي تندرج في إطار المتشابه، وفق ما تقرر لدى المجتهد، وهنا بالضبط تعددت مناهج الاستدلال على العقيدة عند الخلف من المسلمين، وهنا أيضا تعددت مواقف الدارسين والمؤرخين والشُّراح من هذا التعدد: هل هو تنافر محض؟ أم أنه توافق كلي ظهر في صورة اختلاف لفظي؟ أم أنه أمر بين الأمرين؟ ومهما اختلفت المواقف النظرية المجيبة على هذه الأسئلة، فالواجب أن يتفق أصحابها على استيعاب بعضهم وتجاوز الجدل إلى العمل الإيجابي الذي فيه نفع ومصلحة للفرد والمجتمع، ولبيان هذا المسار أسوق المثال الآتي:

بالعودة إلى القواعد التي بنى عليها أصحاب المذاهب الكلامية معتقداتهم وتصوراتهم النظرية فيما تشابه عليهم من مسائل الإيمان بالقدر الإلهي الوارد ذكره في حديث أركان الإيمان وهي: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[10] نجد اختلافا بينهم في فهم هذه القضية و في توجيه دلالاتها المعرفية والعملية، وذلك بعد اتفاقهم على الأصل الذي تندرج فيه هذه القضية وهي علم الله الأزلي، وبالنظر في هذه أصول اختلافاتهم نجدها ترجع في المحصلة إلى أصلين إيمانيين تصورين هما التعظيم والتنزيه، وإلى أصل أخلاقي عملي هو المسؤولية البشرية، فالأشاعرة مثلا ومن حذا حذوهم قدموا أصل التعظيم لله عز وجل، فنفوا أن يكون في ملكه ما لم يعلمه ويقدره تقديرا أزليا بما في ذلك أفعال العباد واعتقاداتهم وإيمانهم وكفرهم وسائر حركاتهم وسكناتهم، والقدرية

(المعتزلة) في المقابل ومن حذا حذوهم وفهم فهمهم قدموا أصل التنزيه لله عز وجل، فنفوا أن يكون الله خالقا لأفعال العباد ومعتقداتهم في الأزل، وإنما نفوه باعتبار ما يؤول إليه من القول بأنهم مجبرون على ما قدره الله لهم أو عليهم، وهذا من الظلم الذي يجب تنزيه الله عنه لدى المعتزلة، فكان اعتقادهم أن الله لم يخلق أفعال العباد، إرادة منه ومشيئة وليس عجزا منه عن خلقها.

وأما الأصل الأخلاقي العملي وهو مسؤولية الإنسان عن أفعاله فهو محل اتفاق الجميع، خاصة وأننا كما يقول الشاطبي: « إنما كُلِّفنا بما ينقدح عندنا أنه مقصود للشارع، لا بما هو مقصوده في نفس الأمر، فالراجحة -وإن ترجحت- لا تقطع إمكان كون الجهة الأخرى هي المقصودة للشارع»[11]، وهذا كلام دقيق من الشاطبي يمكن أن نوظفه في هذا السياق لتجسير العلاقة بين المختلفين من المسلمين في قضية الحال، وبناء عليه يمكن القول أنه بالرغم من اختلاف تصورات الفريقين لقضية القدر، إلا أنهما متفقان على أن كل إنسان عاقل حر بالغ مسؤول عن أفعاله أمام الخالق عز وجل، سواء كان على معتقد الأشاعرة أو المعتزلة، وهذه قيمة اتفاقية عظيمة تتحقق معها مقاصد الدين القائمة على جلب المصالح ودرء المفاسد، وليس هناك أعظم من مصلحة الالتزام بأوامر الشرع ودرء مفسدة مخالفتها، وبالتالي فلا فائدة من أن يكون المرء على معتقد الأشاعرة في تعظيم الله على مستوى التصور والاعتقاد وقد أسقط عن نفسه الأوامر والتكاليف، وانغمس في المعاصي والمنكرات بحجة أن الله قد قدّر عليه ذلك، وما ضر المرء أن يكون على معتقد المعتزلة في تنزيه الله عن الظلم على مستوى التصور والاعتقاد، وقد ألزم نفسه بأوامر الله ونواهيه واشتغل بالطاعات المتعبة والقربات المنهكة للنفس، والعكس صحيح، وما أدق وأجمل ما عبّر به جمال الدين القاسمي عن حرص المعتزلة على امتثال أوامر الله ونواهيه إلى الحد الذي حكموا به على عِقد المؤمن المخروم بالكبائر دون توبة أن مصير صاحبه الخلود في النار فقال: « وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كَافِرًا أَوْ مُخَلَّدًا في النار؟ أليس في هذا نهاية التعظيم للدين، وغاية الابتعاد عن المعاصي، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزع عن الكذب والافتراء؟ بلى! وألف بلى! فَأَنَّى يَسْتَجِيزُ عاقل بعد ذلك تفسيقهم وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله، والتصلب في المحافظة على حدوده؟ فتدبر وأنصف»[12]

ولهذا يرى أحد الباحثين أن المسألة الخُلقية عند المعتزلة تندرج ضمن منظومة الفكر الكلامي المعتزلي الذي يقول بقدرة الإنسان على خلق أفعاله، وهو قول يستند إلى مبدأ التنزيه الذي غلب على هذا الفكر، وهو التنزيه الذي يرى أصحابه أنه يحفظ العدل الالهي ويقر به من جهة، كما يحفظ الاختيار الإنساني ولا يهدره من جهة ثانية، وهو الذي يبرر حصول الثواب والعقاب وبالتالي يبرر حكماً حصول الشريعة العقلية والسماوية.[13]

وإذا كانت المسألة الخلقية لدى المعتزلة بهذا الزخم من الحضور والاهتمام، فليس معنى ذلك أن بقية المذاهب تُعد خِلوا منها، فالمسألة الأخلاقية عند الأشاعرة لا تقل حضورا عنها عند المعتزلة، بل تكاد تكون أكثر حضورا بسبب اهتمام المدرسة الأشعرية بالرد على ما اتُّهمت به من القول بالجبر المسقط للمسؤولية وفقا لمسلك الكسب الذي أثبتوا به فعلا للعبد بلا تأثير ذاتي للقدرة الحادثة، ولهذا عَدّ علماء الأشاعرة الاحتجاج بالقدر لتبرير العيوب والخروج عن جادة الصواب تخرصا وقولا بلا علم، كما اعتبروه حجة لمن لا حجة له من عقل صريح أو نص صحيح، وأبطلوا قول من يتهم عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر وفقا لمشرب الكسب الأشعري على أنها عقيدة تدعو إلى الكسل وإسقاط التكاليف والاستقالة من الحياة، وقد أشار مصطفى صبري إلى هذا الواقع المؤسف الذي تزعزعت فيه عقائد المسلمين واحدة بعد واحدة أمام رقي الأمم الغربية في الصنائع وعلوم المادة، وصارت عقيدة الإيمان بالقدر تهم بسبب ذلك

بكونها سائقة لمعتقديها إلى الكسل والتقاعد عن السعي والعمل، وسببا لتأخر المسلمين في حلبة الحياة الدنيا، وما زاد الطين بلة أن كل من هاب الكلام ضد الإيمان بالقدر، هان له تحميل التهمة على مذهب الأشعري في مسألة أفعال العباد[14] ولهذا يرى مصطفى صبري أن ادعاء تأخر المسلمين وتقاعدهم عن العمل بسبب إيمانهم بالقدر وسوسة عدائية أو مجازفة جاهلية[15]، وأكبر دليل على ذلك أن هناك علماء نفس غربيين ينفون الإرادة عن الإنسان، ومع ذلك لم يوصف هذا (الاعتقاد) منهم بأنه قد قضى على رقيهم ونشاطهم أو أنه جذام يفتك بأممهم، ولم نسمع من الغربيين المعارضين لهذا التصور من ينادي بمنع أولئك العلماء من مواصلة بحوثهم العلمية وقاية لأمتهم من الشلل والكسل، كما فعل بعض ضعاف النفوس من المسلمين ممن نادوا بمحاربة عقيدة القضاء والقدر بحجة أنها عقيدة مثبطة وداعية إلى الكسل والاستقالة من الحياة، مع أن علماء الإسلام كما يقول مصطفى صبري: لم يغالوا في قولهم بالقدر إلى أن ينفوا إرادة الإنسان، أو يقولوا بلزوم نسبة العجز لله تعالى من إثبات الإرادة للإنسان[16].

ومن ناحية أخرى فإن الإيمان بالقدر وفقا لما قررته المدرسة الأشعرية يعد من أعظم منابع القوة، ومن أراد أن يعرف السبب الحقيقي لتأخر المسلمين منذ زمان فليبحث عنه في فساد أخلاقهم وضعف إيمانهم بالقدر وقوة جهلهم[17]

ولهذا يقول مصطفى صبري: « الجبر الذي دافعنا عنه في هذا الكتاب مشروط بالمحافظة على أساس المسؤولية التي هي عبارة عن لياقة الإنسان بما يلقاه في الدنيا والآخرة من جزاء عمله»[18]

وبناء على كل ما سبق من أمثلة، يمكننا أن نقرر أن تجديد علم الكلام وفقا لمسار العمل الاجتماعي والتأسيس لفقه الاختلاف النظري لا يخرج في نهاية الأمر عن الحدود التي رسمتها النصوص الشرعية للمسألة، وهي ربط هذه المسارات بالمسؤولية الإيمانية والأخلاقية التي تُعدّ قضية مركزية لدى كلا الفريقين اللذين قدمنا الحديث عنهما في هذا المبحث، بوصفهما قد تناولا المسألة على طرفي النقيض على المستوى النظري، انطلاقا من اختلافهم في الأصل الأجدر بالأولوية لدى كل فريق التعظيم أو التنزيه ولكنهما بالرغم من هذا الاختلاف النظري، يلتقيان عند نقطة اشتراك مهمة وهي إثبات مسؤولية الإنسان والجزاء على أعماله، فليت شعري ماذا بقي من اختلاف بعد هذا الاتفاق يمكن أن يفسد قضية الأخوة الإيمانية، خاصة ونحن نقرأ الآية المحكمة التي تمثل نصا في محل النزاع، وهي قوله عز وجل: **چۆ ۆ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئەچ الإسراء/84.** فلا مَن قدم أصل التعظيم يُزايد على مَن قدم أصل التنزيه، ولا العكس، والمزايدة الحقيقية تكون في ميدان العمل وإثبات المسؤولية وتحمل تبعاتها، وهذا مثال يعد أصلا لكل اختلاف كلامي نظري له ما يسوغه من العقل أو النقل.

### 5. نشأة علم الكلام، ومسار تجديد هويّة الاختلاف:

لعل من أهم أسباب الاختلاف التي وقعت بين المسلمين خاصة في العصور المتأخرة، اختلافهم في تحديد هوية الاختلاف المقصود بالذم في القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، كقوله عز وجل: ﴿ **وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ **(آل عمران/105)**، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سمعت رجلا قرأ آية، وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلافها، فجئت به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: « كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» فالآية نهتنا عن الاختلاف في البينات، وهو ما يعني وفقا لمفهوم المخالفة أنها لم تنهنا عن الاختلاف في المتشابهات والظنيات وما تعددت نصوصه وقراءاته، لأنه اختلاف لا يمكن أن يُدفع أو يُرفع، ولكن يمكن أن يُرَشّد وأحسن وسيلة لترشيده هي بيان هويته ومدى مشروعيته، ومدى ارتباطه بالعمل الإيجابي، وهو ما نفهمه من الحديث الوارد في هذا السياق « كلاكما

محسن، ولا تختلفوا» أي اعملوا بما فهمتم ولا تختلفوا اختلافا مفضيا إلى التنازع والشقاق والتفرق، وهو ما يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن مجرد الاختلاف إذ كيف ينهى عما أقره «كلاكما محسن» ومن هنا نفهم أنه نهى عن الاختلاف المفضي إلى التنازع وتعطيل العمل الإيجابي في المجتمع، ومن هنا لنا وقفة مع التقسيم الشائع للاختلاف حيث قسم كثير من الباحثين الاختلاف إلى محمود ومذموم، وجعلوا الضابط في ذلك مجال الاختلاف، فإن كان في فروع الشريعة وهو ما تعلق بالأحكام العملية عدوه محمودا واستدلوا لذلك بالأثر: «اختلاف أمتي رحمة» وأما إن كان الاختلاف في أصول الدين وهو ما تعلق بالأحكام العقدية عدوه مذموما، واستدلوا لذلك بعموم النصوص الناهية عن التفرق منها حديث تفرق الأمة المشهور لدى أصحاب السنن.

والذي أراه والله أعلم أن ينظر إلى الاختلاف باعتبارين آخرين أكثر تفصيلا وبالتالي أكثر استيعابا وتركيزا:

**الأول:** باعتبار كونه يتعلق بالمعلوم من الدين بالضرورة، وهذا يذم المخالف فيه سواء تعلق الأمر بالمعلومات من الدين بالضرورة في مسائل الشريعة والأحكام العملية أو مسائل العقيدة والأحكام النظرية. فالمخالف في أمر الصلاة فيما يتعلق بعددها وأوقاتها وعدد ركعات كل صلاة كالمخالف في توحيد الله بالشهادتين وصدق النبوة وأمر البعث، ومخالفته في هذا مذمومة لأنها تتعلق بمعلوم من الدين بالضرورة. ولكن إذا عدم المعيار وضابط التمييز بين أنواع الاختلاف وتم الخلط بين المعلوم من الدين بالمعلوم من المذهب،كان الخلاف على أشده قد يصل إلى إهراق الدماء وإسقاط حرمة البشر، كما حدث في كثير من أطوار التاريخ.

**الثاني:** ينظر إلى الاختلاف أيضا باعتبار ما يؤدي إليه إذا كان متعلقا بالمسائل الظنية أو فروع الشريعة والعقيدة، وبالتالي فكل خلاف يؤدي إلى التفرق أو اعتداء طرف على آخر يعد مذموما، وتنصرف صفة الذم بشكل آكد إلى الطرف المعتدي، وهذا لا يعني بحال أن كل اختلاف معتبر، إذ من الواضح الجلي أن المخالف الذي بنى رأيه في مسألة ما على مجرد الهوى والتعصب الممقوت والتقليد الأعمى غير معتبر في كلتا الحالتين، سواء تعلق الأمر بالأحكام العملية أو الأحكام العقدية، وقد بين علماء السلوك علامات ومؤشرات اتباع الهوى والتقليد الأعمى لدى الإنسان، وخلاصة هذه المؤشرات قول أبو عثمان النيسابوري: « مَنْ أَمَّرَ السُّنَّةَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ، وَمَنْ أَمَّرَ الْهَوَى عَلَى نَفْسِهِ نَطَقَ بِالْبِدْعَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ:﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ ﴾ (النور/ 52)»[19]

ومن أهم المؤشرات الدالة على أن المخالف بنى رأيه على الهوى والتعصب ما يأتي:

**1-** أن تكون الفكرة موضع الاختلاف مناقضة لصريح الكتاب والسنة، فمن كان مدافعا ومنتصرا لفكرة من هذا القبيل لا يمكنه أن يدعي الحرص على الحق، ولا يمكن تفسير موقفه إلا بالتعصب للهوى.

**2-** أن تكون هذه الفكرة متصادمة مع مقتضيات العقول السليمة الصريحة التي يقبل الناس الاحتكام إليها، ففكرة تدعوا لحقانية عبادة غير الله، أو إباحة الزنا والحض على التبذير، وإشاعة القتل بدون ضابط.. لا يمكن أن يكون لها مصدر غير الهوى.

**3-** إذا كانت الفكرة قلقة غير ثابتة، تتذبذب بين القوة والضعف بحسب مشاعر صاحبها، فهي فكرة من وحي الهوى ونزغ الشيطان[20]

## 6. خاتمة:

خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن بيانها في النقاط الآتية:

**1-** اعتبرنا في هذا البحث أن « تجديد علم الكلام» عملية حتمية تفرضها معطيات النص المؤسس من جهة، كما تفرضها معطيات الواقع المعرفي للأمة الإسلامية في أبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية

**2-** لقد كانت نشأة علم الكلام –حسب القصة التي سقناها في المقال-، من أظهر مؤشرات التجديد في دين الإسلام، وذلك أنه علم نشأ في بواكيره الأولى نتيجة فوران داخلي لعقل المسلم بحثا عن حلول معرفية تصورية، لبعض الأوضاع الاجتماعية المستجدة في ساحة مجتمع الرعيل الأول من الصحابة والتابعين.

**3-** بعد إرهاصات النشأة تطور علم الكلام ليواكب ما طرأ على العقائد الإيمانية من شبهات وتحديات، فجابهها بالرد وتفنيد ما كان باطلا أو توضيح ما كان مشكلا أو متشابها، مع إقامة العقائد على الدليل والبرهان، وفقا لما رآه المجتهد أنسب لعقيدته وإيمانه.

**4-** الأمة الإسلامية اليوم بأمس الحاجة إلى تجديد هذا العلم، تجديدا منهجيا واضح المعالم يركز على الأهم فالأهم، ومن أهم مسارات التجديد التي يفرضها راهن الأمة الاجتماعي والسياسي والثقافي، مسار التجديد بالتصحيح وإعادة النظر في بعض المواقف الكلامية التي لم تجن منها الأمة إلا التشرذم والتشتيت، لا لإعادة الزمن إلى الوراء، وإنما من أجل الاستفادة من أخطاء الماضي لبناء المستقبل بعيدا عن إثارة النعرات المذهبية والمزايدات الهدائية، والاشتغال بالعمل في المساحات التي يغطيها الاتفاق وهي بحمد الله كثيرة وواسعة تستوعب جميع المسلمين.

**5-** من المسارات التجديدية التي ركز عليها البحث مسار التجديد بالتأسيس لفقه الاختلاف بالاتفاق، وهو المسار الذي يصبو إلى بناء التصور الصحيح في أذهان المسلمين فيما يخص العلاقة بين الاختلاف والاتفاق، وهي العلاقة التي نستشفها من جملة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم، بما مفاده وفحواه « مختلفون متفقون» أو « متفقون ولو كنا مختلفين»

**6-** ومن المسارات التجديدية في علم الكلام مسار تجديد هوية الاختلاف الذي يؤهل الأمة اليوم إلى أداء وظيفة الشهادة، ولتحقيق ذلك بينت في هذا المسار أن التقسيم الشائع للاختلاف إلى محمود ومذموم، تقسيم صحيح من جهة حقيقته ولكنه قاصر من ناحية التطبيق، حين عدّ الاختلاف في الشرعيات محمودا والاختلاف في العقيدة مذموما، فرأينا وفقا لمقاربة هذا المسار أن صفة الذم لا ترتبط بمجال الاختلاف، وإنما بحقيقته التي ميزنا فيها بين مستويين هما المحكمات القطعيات، والمتشابهات الظنيات، مع التنبيه إلى ضرورة تقييد الاختلاف بالعلم والبعد عن الهوى والتقليد الأعمى.

وصلى الله على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن سار عن نهجه ومساره وهديه إلى يوم الدّين.

## 7. قائمة المصادر، والمراجع:


**اللّغة العربيّة:**

1. إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، ط1968م
2. أدب الاختلاف في الإسلام، طه جابر العلواني، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا و، م أ ، الطبعة الخامسة 1992م )
3. أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، يمنى طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2000
4. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الأسفراييني، المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1983م
5. الجرح والتعديل، جمال الدين القاسمي، الناشر: مؤسسة الرسالة(1399 هـ - 1979 م)
6. الذب عن مذهب الإمام مالك، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المحقق: د. محمد العلمي، مراجعة: د. عبد اللطيف الجيلاني، د. مصطفى عكلي، الناشر: المملكة المغربية - الرابطة المحمدية للعلماء - مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث - سلسلة نوادر التراث (13)، الطبعة: الأولى، 2011 م
7. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، 1405 هـ/ 1985 م.
8. شرح المقاصد، سعد الدين التفتزاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان ط2، 1998م
9. غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة .
10. فلسفة القُدر في فكر المعتزلة، سميح دغيم، دار التنوير بيروت، ط/ 2007م .
11. كتاب الزهد الكبير، أبو بكر البيهقي، المحقق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الثالثة، 1996.
21. المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، 1988 .
13. الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحاق الشاطبي، مع تعليقات الشيخ عبد الله دراز دار الكتب العلمية بيروت لبنان د ت .
41. المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، دار الكتب العلمية بيروت.
15. موقف البشر تحت سلطان القدر، مصطفى صبري، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط1/ 1352هـ .
16. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:1420هـ- 2000م.

**اللّغة الأجنبيّة:**

1. Adab al-Ikhtilaf fi al-Islam, Taha Jabir al-Alwani (al-Ma'had al-Alami li al-Fikr al-Islami, Virginia, W.M.A., al-tab'a al-khamisa1992)
2. Al-Dhabb an Madhhab al-Imam Malik, Abu Muhammad Abd Allah ibn Abi Zayd al-Qayrawani, al-muhaqqiq: Dr. Muhammad al-Alami, muraja'a: Dr. Abd al-Latif al-Jilani, Dr. Mustafa Akli, al-nashir: al-Mamlaka al-Maghribiyya – al-Rabita al-Muhammadiyya li al-Ulama – Markaz al-Dirasat wa al-Abhath wa Ihya al-Turath – Silsilat Nawadir al-Turath (13), al-tab'a al-ula, 2011
3. Al-Jarh wa al-Ta'dil, Jamal al-Din al-Qasimi, al-nashir: Muassasat al-Risala (1399H – 1979)
4. Al-Mawaqif fi Ilm al-Kalam, Adud al-Din al-Iji, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut
5. Al-Muqaddima, Abd al-Rahman ibn Khaldun, Dar al-Fikr, Beirut, al-tab'a al-thaniya, 1988
6. Al-Muwafaqat fi Usul al-Sharia, Abu Ishaq al-Shatibi, ma ta'liqat al-shaykh Abd Allah Darraz (Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lubnan, d.t.)

7. Al-Tabseer fi al-Din wa Tamyiz al-Firqa al-Najiya an al-Firaq al-Halikin, Tahir ibn Muhammad al-Asfarayini, al-muhaqqiq: Kamal Yusuf al-Hut, Alam al-Kutub – Lubnan, al-tab'a al-ula, 1403H – 1983
8. Al-Wafi bi al-Wafayat, Salah al-Din al-Safadi, al-muhaqqiq: Ahmad al-Arnaut wa Turki Mustafa, Dar Ihya al-Turath – Beirut, 1420H – 2000
9. Amin al-Khuli wa al-Ab'ad al-Falsafiyya li al-Tajdid, Yumna Tarif al-Khuli, Muassasat Hindawi li al-Ta'lim wa al-Thaqafa, al-Qahira, Misr, 2000
10. Falsafat al-Qadar fi Fikr al-Mu'tazila, Samih Dughaim, Dar al-Tanwir, Beirut, 2007
11. Ghayat al-Maram fi Ilm al-Kalam, Sayf al-Din al-Amidi, al-muhaqqiq: Hasan Mahmud Abd al-Latif, al-Majlis al-A'la li al-Shu'un al-Islamiyya – al-Qahira
12. Ihsa al-Ulum, Abu Nasr al-Farabi, tahqiq Uthman Amin, Maktabat al-Anglo al-Misriyya, 1968
13. Kitab al-Zuhd al-Kabir, Abu Bakr al-Bayhaqi, al-muhaqqiq: Amir Ahmad Haydar, Muassasat al-Kutub al-Thaqafiyya – Beirut, al-tab'a al-thalitha, 1996
14. Mawqif al-Bashar tahta Sultan al-Qadar, Mustafa Sabri (al-Matba'a al-Salafiyya wa Maktabatuha, al-Qahira, t1 /1352H)
15. Sharh al-Maqasid, Sa'd al-Din al-Taftazani, tahqiq Abd al-Rahman Umayra, Alam al-Kutub li al-Tiba'a wa al-Nashr wa al-Tawzi', Beirut, Lubnan, t2, 1998
16. Siyar A'lam al-Nubala, Shams al-Din al-Dhahabi, al-muhaqqiq: Majmu'a min al-muhaqqiqin bi-ishraf al-shaykh Shu'ayb al-Arnaut, Muassasat al-Risala, al-tab'a al-thalitha, 1405H / 1985

## 8. الهوامش:

(1) عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م، ص 586

(2) ينظر: - أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، ط1968م، ص131 - سيف الدين الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص4، - عضد الدين الإيجي، المواقف في علم الكلام، دار الكتب العلمية بيروت ص7، - سعد الدين التفتزاني، شرح المقاصد، ج1 ص163، عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، 1988 م ص580.

(3) أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، يمنى طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2000، ص92

(4)صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:1420هـ-2000م، 27/ 245

(5) طاهر بن محمد الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1983م، ص68

(6)شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ/ 1985 م، 5/ 464

(7) ابن أبي زيد القيرواني، الذب عن مذهب الإمام مالك، المحقق: د. محمد العلمي، مراجعة: د. عبد اللطيف الجيلاني، د. مصطفى عكلي، سلسلة نوادر التراث، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م، 1/ 258.

(8)أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد، يمنى طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2000، ص92

(9) مسند الإمام أحمد بن حنبل تح شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421هـ، 2001م.

(10)رواه مسلم عن عبد الله بن عمر، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، رقم 8

(11)أبو اسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مع تعليقات الشيخ عبد الله دراز (دار الكتب العلمية بيروت لبنان د ت) مج1 ج2 ص24

(12)جمال الدين القاسمي، الجرح والتعديل، مؤسسة الرسالة (1399 هـ - 1979 م)، ص19

(13) سميح دغيم، فلسفة القُدر في فكر المعتزلة، دار التنوير بيروت، ط/ 2007م، ص289، 290

(14)مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر ( المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط1/ 1352هـ)ص6

(15) مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص23

(16)مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص19

(17)مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص17

(18)مصطفى صبري، موقف البشر تحت سلطان القدر، ص172

((19) أبو بكر البيهقي، كتاب الزهد الكبير، المحقق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الثالثة، 1996، ص151

(20)ينظر: أدب الاختلاف في الإسلام، طه جابر العلواني ( المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا و، م أ، الطبعة الخامسة 1992م) ص27، 28